او نفقة عيال له او بضاعة يجتل ربحها المحتاج اليه وخادم وقضاء دينه حالا كان او موجلا له او
لآدمي وما لا بد منه كان له فضل منه عن حاجته وامكن بيعه وشراء ما يكفيه ويفضل
صاحج به لزمه ويقدم النكاح مع عدم الوسع من خاف العنت مضارا من تحتاج اليه ويعتبر ان
يكون له اذا رجع ما يقوم بكفايته وكفاية عياله الدوام من عقار او بضاعة او صناعة و
حج فعلها ولا يجب مستطيعا بيذل له عبده مالا وصي به او ولد او والد فمن هلكت له هذه الشروط
وجب عليه الحج على الفور فضا فان حج عن المعي اليه تكبيرا وزمانه او مرض لا يرجى برؤه او
تعذر لا يقدر معه بركب الا بمشقة شديدة وكان دفتة القلقة وهو المهزول لا يقدر على
الثبوت على الراحلة الا بمشقة غير محتملة وسيمي المعضوب او ايست المراءة من محرم لزمهما ان
وجدا شيئا ان يقيم من يلده او من الموضع الذي ايسر فيه من حج عنه ويعتمر ولو امراءة عن
رجل ولا كراهة وقتا جاز اجارة عنه وان عوفي قبل فراغه او بعده وان عوفي قبل احرام النائب
لم يجز به كما لو استناب من يرجى زواله علته ولو كان قادرا على نفقة الراحلة لم يلزمه الحج
وان كان قادرا ولم يجد الا بثمن مثله او وجد ثمنا في ذمته مع امكان المسير على ما يأتي ومن
امكنه السعي اليه لزمه اذا كان في وقت المسير وجد طريقا آمنا ولو غير الطريق المعتاد بحيث
يمكنه سلوكه حسب ما جرت به العادة برا كان او بحرا الغالب فيه اي في البحر السلامة وان غلب
الهلاك لم يلزمه سلوكه وان سلم فيه قوم وهلك قوم ولا غالب لم يلزمه خلافا لمالك ويتبع العادة على
نفسه فلا يكون شهيدا وخالف الناصي يلزمه مع الامن في الطريق حفارة فان كانت يسيرة
لزمه خلافا للموفق والمجد وزاد اذا امن الغدر من المبذول له ولعله مراده من اطلق قال حنبل
الحفارة تجوز عند الحاجة اليها في الدفع عن المحفر ولا يجوز مع عدمها ويشترط ان يوجد فيه
الماء والعلف على المعتاد فلا يلزمه حمل ذلك لطول سفره فشقة الوقت وهو امكان المسير بان
يسهل السير المعتاد فيه في الوقت سعة يمكن فيها المسير لا دابة واحدة لطريق بان لا يكون فيه مانع من
خوف ولا غيره من شرائط الوجوب كما مر آنفا الاخر ودليل البصري الذي يحمل الطريق ويلزمه اجرة
حمله ولو بتبع لم يلزمه للمشقة وعدمه من شرائط لزوم الاداء اختاره الاكثر فيأتي انه لا يعتزم
على الفعل كما مر لان في طريان الحيض فالعزم في العبادات مع التجدد يقوم مقام الاداء في عدم
الاثم فلو مات قبل وجود طريق من الطرق اخر جحفنه من ماله كتوب عنه على الثاني دون الاول
وبان ومن وجب عليه الحج فتوفي قبله فرط او لم يفرط اخرج عنه من جميع ماله حجة وعمرة ولو لم يوص
وكيف ان من حيث وجب عليه وجوز من اقرب وطنيه ومن خارج بلده دون مسافة القصر لا
فوقها فلا يجزئه وسيسقط حج الجنين عنه ولو بلا اذن وان مات هنا وتأتيه في الطريق حج عنه
من حيث مات في مابقي مسافة وقيل لا وفعلا وان صد فعل ما بقي وان وصى بحج نفل واطلق
جاز من الميقات صام تمتع عنه قدر بنيه فان ضاق ماله عن ذلك او كان عليه دون حج احد للحج
عجضه وحج به من حيث يبلغ فضا فصل ويشترط لوجوب الحج على المراءة ان يكون لها
كانت او عجوزا لمسافة قصر ووجود محرم وكذا لغير لكل سفر يحتاج فيه الى محرم لا في
اطراف البلد مع قدم الخوف وهو معتب كذا لعورتها حكم وهي بنت سبع سنين فاكثر قال
شيخنا اما المراءة يسافر معها ولدها بنت الى محرم لانه لا محرم لكن في العدة الثانية انتهى
ويتجه في عتيقاتها من الأمة مثله على ما قال خلافا في الزوج وظاهرهم اعتبار المحرم
للكل وعدمه كعدم المحرم للحرة والمحرم زوجها او من يحرم عليه على ابد بسبب او بسبب
مباح لو مكنت لكن يستثنى من سبب مباح نحو كنبي صلى الله عليه وسلم وخرج به لم لم تطوعة

بشبهة



بشبهة وزنا وبنتها وخرج بقوله لحرمتها الملاعنة فان تحريمها عليه عقوبة وتغليظ لا لحرمتها
اذا كان ذكرا بالمنا عاقدا صحيحا او لعبد او لفاسقة عليها ولو زنى زوجها فيعتبر ان تملك زادا
وراحلة لها ولو بذلت النفقة لم يلزمه السفر معها وكانت كمن لا محرم لها وليس العبد محرما
لسيدته مضافا ولو جاز له النظر لما ملك حجت بغير محرم حرم واجزاء ويصح من معضوب واجب
حتى بأجرة لا ولا من متبرع بها ولا المتبرع بحجة الاسلام عن غيره الا ان صح ان حاجة الحرم قبل
لم تخرج وبعده ان كان قريبا وحجت وان كان بعيدا مضت ولو صح احتمل انها تضيء بلد ولم تنقض
محصرة لكن ان كان لها ظن علما امكنها الاقامة ببلد فهو اولى وان كان المحرم الميت زوجها
فيأتي له تتمة في العدد ومن عليه حجة الاسلام او قضاء او نذر لم يصح ولم يجز ان يحج عن غيره
ولا تنفل ولا نافلة فان فعل انصرف الى حجة الاسلام وقد مر ما اخذ والعمرة كالحج في ذلك
ومن ان تجاوب احدهما فعل نذره وتنفله قبل الآخر وحكم الآيس حكم الغائب كما لو نوب عنه فلما احرم
بنذر او نفل عمن عليه حجة الاسلام وقع عنها ولو استناب عنه او عن ميت واحدا في وقتين
واخر في نذره في سنة جاز وعجم حجة الاسلام قبل الآخر واحرامهما احرم اولا فمن حجة الاسلام
ثم الآخر عن نذره ولو لم ينو ويصح ان ينوب الرجل عن المراءة والمراءة عن الرجل في الحج
والعمرة وان ينوب في الحج هنا استطرد عن نفسه مع قضاء العمرة في ذمته وان ينوب في العمرة
من استطرد عن نفسه مع قضاء الحج في ذمته ولا يصح ان ينوب في نسكين من لم يكن استطرد عن
نفسه ويصح الاستنابة في حج التطوع وفي بعضه لقادر وغيره ومن اوقع فرضا او نفلا عن
حي بلا اذنه اوعم بان امر بهما مره حج فيعتمر وعكسه لم يجز كزكاة فيقع عنه وبرء ما اخذ منه
ويقع عن الميت ولا اذن له كالصدقة ويتعين النائب بتعيين ومن جعل اليه التعيين فان
ابى عين عنه ويكفي النائب ان ينوي عن المستنيب ولا يعتبر سقيه فقط فضا وان جهل اسمه
او نسبه لبعد عن سلم اليه المال ليحج به عنه ويسن ان يحج عن ابويه ان كانا ميتين الوعاجزين ويزاد
بعضهم ان لم يحجا وتقدم امه لانها احق بالبر وتقدم واجب ابيه على نفل فصل ومن
اراد الحج فليبادر وليتعجله في الخروج من المظالم ويجتهد في رفيق صالح وان يتيسر ان يكون عالما
فليصحبه ويصلي ركعتين بباب بعد سلامه عقب احرامه ثم يقول اللهم هذا بيتك والحرم حرمك
الخ ثم يحرم ويصلي في منزله ركعتين ثم يقول اللهم هذا ديني واهلي ومالي وهو
لدي وديعة عندك اللهم انت الصاحب في السفر والخليفة في الاهل والمال والولد فاذا ركب
بعيره قال كلام افضل ويخرج يوم خميس قال ابن الزاغوني وغيره او اثنين ويكبر ويقول
اذا نزل منزلا او دخل بلدا ما ورد باب المواقيت وهي مواضع وازمنة معينة
لعبادة مخصوصة ومواقيت اهل المدينة ذو الحليفة بينها وبين مكة عشر مراحل وبينها وبين
المدينة ستة اميال واهل الشام ومصر المغرب الجحفة وهي قرية كبيرة خربت بقرب رابغ
الذي يحرم منه الناس على يسار الذاهب الى مكة وهي اليوم رابغ فتأخر محرم قبلها ذات الحجفة
يسير منها بينها وبين مكة نحو مرحلة وقيل اكثر والسنة الباقية بين كل منها وبين
مكة مرحلتان واهل اليمن يلملم وقيل الملم لغتان وهو جبل واهل نجد اليمن ونجد الحجاز
والعراق قرن وهو جبل واهل العراق وخراسان ذات عرق وهي قرية خربة تدنيه
من علاها تنهامة القادسية وعرق هذا الجبل المسمى ذكرى العقيق وقت هذه المواقيت كلها ثبت
بالنص ولا افضل ان يحرم من اول الميقات وهو اطرافه الابعد من مكة وان احرم من الطريق
الابعد من مكة جاز وهي لاهلها ولمن مر عليها من غير اهلها ممن يريد حجا او عمرة فان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)